

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الحوامدة
وعضوية القضاة السادة

د. خلف الرقاد ، محمود البطوش ، زاهي الشلبي ، حابس العبدالات

الممثلة : شركة التولوة السوداء للاستثمار .

وكلاؤها المحامون رامي الحديدي ويارا مرعي وشادي صوالحة

وباسم فاخوري ورعد خضر .

الممثلة ضده : هيثم خالد عبد الكريم الدحلة .

وكيله المحامي فارس عطا الله الشهبان .

بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٤ تقدمت الممثلة بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم ٢٠١٢/٢٢٣٧٦ تاريخ ٢٠١٣/١١/٢٧ القاضي بـرد
الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان في
الدعوى رقم ٢٠١١/٦٠٨ تاريخ ٢٠١٢/٣/٢٩ المتضمن رد دعوى المدعية مع تضمينها
الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة وفك الحجز التحفظي وتضمين
المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

وتتلخص أسباب التمييز فيما يأتي :

١ - أخطأت محكمة الاستئناف وخالفت أحكام القانون من جهة قبول البينة الشخصية
وقبول البينات الخطية للمستأنف ضده لإثبات خلاف ما ورد في الشيكات موضوع الدعوى إذ
إن هذه الشيكات من الأوراق التجارية التي تتمتع بالكفاية الذاتية في الإثبات .

٢ - أخطأت محكمة الاستئناف من جهة القول بأن هذه الدعوى ليست دعوى صرفية إذ
إن موضوع الدعوى هو المطالبة بقيمة شيكات بنكية مسحوبة لأمر الممثلة من حساب المميز
ضده وهذه الدعوى بهذه الصفة هي دعوى صرفية .

٣ - أخطأت محكمة الاستئناف بنقل عبء إثبات إخلال المميز ضده بالاتفاقية الموقعة بينه وبين صندوق اللؤلؤة السوداء للفرص الاستثمارية ووجه الخطأ في القرار المستأنف يتجلى بأن الاتفاقية التي قدمها المميز تتضمن التزاماته بدفع مبالغ بتواريخ محددة أي أن بينات المميز ضده أثبتت وجود الالتزام على عاتقه وحيث ادعى بأنه أوفى بالتزاماته الواردة في الاتفاقية فإنه يقع عليه إثبات قيامه بالوفاء بهذه الالتزامات .

٤ - القرار المميز يخالف أحكام المادتين (١٠ و ١١) من قانون البيئات والمادتين (١٢٣ و ١٣٨) من قانون التجارة .

٤ - (مكرر) أخطأت محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت إليها برد دعوى المميّزة بناء على قولها بأن المدعية (التمييزة) لم تثبت أن المدعى عليه تخلف عن تنفيذ التزاماته .
لهذه الأسباب تلتمس الممييزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠١٤/١/٣٠ تقدم وكيل المميز ضده بلاحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز .

القرار

بالتدقيق وبعد المداولة نجد إن المدعية شركة اللؤلؤة السوداء للاستثمار (م.خ.م) كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٠١١/٦٠٨ بتاريخ ٢٠١١/٣/٦ لدى محكمة بداية حقوق عمان وذلك بمواجهة المدعى عليه هيثم خالد عبد الكريم الدحلة للمطالبة بقيمة شيكات بمبلغ ٢١٧٥١٦٤ مليونين ومئة وخمسة وسبعين ألفاً ومئة وأربعة وستين ديناراً أردنياً وإلقاء الحجز التحفظي .

بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٩ أصدرت محكمة البداية قرارها برد الدعوى وتضمين المدعية الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة .

لم تقبل المدعية بالقرار فطعن فيه استئنافاً .
قيدت الدعوى الاستئنافية رقم ٢٠١٢/٢٢٣٧٦ بتاريخ ٢٠١٢/٦/١١ .

نظرت محكمة استئناف عمان في الطعن مرافعة ، وأصدرت وبعد استكمال إجراءات المحاكمة قرارها المؤرخ في ٢٧/١١/٢٠١٣ برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمنين المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلة التقاضي .

لم يلاقِ القرار قبولاً لدى المستأنفة (المدعية) فطعن في تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المشار إليها في مقدمة هذا القرار .

وعن أسباب التمييز :

عن الأسباب التمييز جميعها ومآلها واحد وهو النعي على محكمة الاستئناف وتخطئتها برد دعوى المدعية (المميزة) استناداً إلى بيئة شخصية وبيئة خطية مقدمة من المدعى عليه لإثبات خلاف ما ورد في الشيكات موضوع الدعوى ، ذلك أن الشيكات موضوع الدعوى تتمتع كأوراق تجارية بالكفاية الذاتية ، وأن محكمة الاستئناف قد أخطأت بالقول إن دعوى المدعية ليست دعوى صرفية ، كما أخطأت بالقول إن عبء إثبات عدم قيام المدعى عليه بتنفيذ التزاماته طبقاً لاتفاقية التمويل تقع على عاتق الجهة المدعية ، وإن القرار المميز مخالف لأحكام المادتين (١٢٣ و ١٣٨) من قانون التجارة والمادتين (١٠ و ١١) من قانون البيئات ، وإن محكمة الاستئناف بذلك قد تخطت مبدأ الكفاية الذاتية للأوراق التجارية ، كما تجاهلت أن الشيكين موضوع الدعوى محرران لأمر المدعية (شركة اللؤلؤ السوداء للاستثمار م.خ.م) وهي شركة أردنية ، بينما اتفاقية التمويل بين المدعى عليه وصندوق شركة اللؤلؤ السوداء للفرص الاستثمارية وهو صندوق أجنبي مستثمر مسجل كشركة في جزر الكيمان ، وبالتالي فهو ليس خصماً في هذه الدعوى ، والمدعية ليست طرفاً في تلك الاتفاقية ، وإن الشيكين مستوفيان للبيانات الإلزامية ، كما إن الاتفاقية قد خلقت مركزاً قانونياً مستقلاً لدى المدعى عليه في مواجهة المدعية مستقلاً عن العلاقة التعاقدية موضوع الاتفاقية ، وإن عبء إثبات الوفاء يجب أن يقع على عاتق المدعى عليه ، لا أن ينقل إلى عاتق المدعية .

ونحن نجد وقبل البحث في أسباب التمييز والتصدي لها ومعالجتها أن المدعى عليه قد أورد في البند الرابع من لائحته الجوابية أن الشيكين موضوع الدعوى قد تم تحريرهما بناء على اتفاقية باطلة لأنها تضمنت بيعاً لأسهم في شركة مساهمة عامة خارج إطار سوق

عمان المالي وخلافاً للنظام الداخلي لسوق عمان المالي و/أو خلافاً لقانون سوق عمان المالي .

وحيث إن العقود المتعلقة ببيع أسهم الشركات المساهمة العامة هي من القيود الشكلية التي يتطلب التداول بها بيعاً وشراءً ونقل ملكيتها إجراءات شكلية معينة وذلك طبقاً لأحكام ونصوص قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ وطبقاً لتعليمات تسجيل وإيداع الأوراق المالية وتسويقها لسنة ٢٠٠٤ والصادر استناداً للمادة ٨٣/أ من قانون الأوراق المالية .

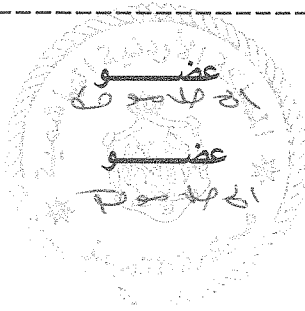
وحيث جرى قضاء محكمتنا على أن العقود المتعلقة ببيع الأسهم وشرائها وتداولها ونقل ملكيتها والتي تتم خارج نطاق السوق المالي هي عقود باطلة لانقضاءها لركن الشكلية (تمييز حقوق ٢٠٠٩/٣٣٩٥ تاريخ ٢٠١٠/١١/٨) .

ولما كان الأمر كذلك ، وكانت محكمتنا الموضوع قد تجاهلتنا هذا الدفع وتحاشتنا التصدي له ، فإن القرار الطعين يكون والحالة هذه سابقاً لأوانه ومستوجباً للنقض .

لذلك نقرر ودون الحاجة للبحث في أسباب التمييز في هذه المرحلة نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير بالدعوى في ضوء ما بيناه ومن ثم إصدار القرار المناسب .

قراراً صدر بتاريخ ١١ شوال سنة ١٤٣٥هـ الموافق ٢٠١٤/٨/٧م

القاضي المترئس



عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق س ٥٠هـ

وحيث